

منصة الخدمات الإدارية والقضائية عبر الخط

<http://servicesenligne.justice.gov.ma>

شروط الاستعمال

تشكركم وزارة العدل على استعمال منصة الخدمات الإدارية والقضائية عبر الخط ، كما تشكركم على اهتمامكم بالخدمات التي تقدمها عبر الخط .

تخبر وزارة العدل عموم مرتادي المنصة أن الولوج الى خدمات المنصة، والاستفادة منها تعني قبول واحترام جميع شروط الاستعمال.

مسؤولية محدودة

- يضع الموقع رهن إشارة مرتاديه خدماته بشكل مجاني، ولا يؤدي المستفيد من الخدمة الا الرسوم المنصوص عليها قانونا.
- لا تتحمل وزارة العدل أية مسؤولية عن سوء استعمال المعلومات المتوفرة على الموقع، أو عدم القيام بالإجراء بشكل مناسب، لذا تقع على المستفيد من خدمات الموقع وحده مسؤولية حسن توظيف المعلومات الموضوعة رهن إشارته.
- لا تتحمل وزارة العدل في أي حال من الأحوال، مع مراعاة القوانين المعمول بها، مسؤولية أو تبعات أي ضرر مباشر أو غير مباشر، مادي أو غير مادي، ناتج عن توقف خدمة الموقع، أو عن استعمال أي من الخدمات التي يوفرها. كما يجب فهم عبارة "الاستعمال" بمعناها الواسع.
- يلتزم مستعمل الخدمة عموما باحترام مقتضيات القوانين المغربية الجاري بها العمل.
- الخدمات التي يقدمها الموقع، تندرج في اطار تبسيط المساطر وتسهيل الاجراءات على المرتفقين، وتأمل وزارة العدل، وضع رهن إشارة المرتفقين اكبر عدد من الخدمات عبر الخط.
- الخدمة المتوفرة بالموقع، يمكن الحصول عليها بالمحاكم المعنية بالإجراء.
- يوفر الموقع خدمة الحصول على مستخرج السجل التجاري، ومستقبلا ستشمل المنصة خدمات اخرى.

حماية الحياة الخاصة

- تلتزم وزارة العدل بمعالجة معطياتكم الشخصية وفقا لما ينص عليه مقتضيات القانون 08-09 ونصوصه التطبيقية.
- كل ما يتضمنه الموقع ملك خاص لوزارة العدل ، ويمنع استعماله لأغراض تجارية، او اعادة توظيف المعلومات بهدف الربح، ونشرها سواء الكترونيا او على دعامات ورقية.

م عطياتكم الشخصية

- لا يتم تجميع أية معطيات شخصية دون علم مسبق بذلك. وتلتزم وزارة العدل في إطار احترام الحياة الخاصة، بتجميع ومعالجة المعلومات الشخصية وفقا للقانون رقم 08-09 بتاريخ 18 فبراير 2009 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.
- لا يتم إرسال أية معلومات شخصية للأغيار.
- للمتصفح الحق في الولوج والتصحيح والتعرض وفقا لمقتضيات القانون 08-09. ويمكن ممارسة هذا الحق عن طريق مراسلة وزارة العدل مديرية الدراسات والتعاون والتحديث.

ملفات الربط للمتصفح (cookies)

- قد يتم اللجوء في إطار تحسين الخدمات إلى وضع ملفات ربط (cookies) على حاسوب المتصفح بغية تجميع إحصائيات حول استخدام الموقع الإلكتروني لموقع محاكم (الصفحات الأكثر زيارة، تواتر الولوج إلى الموقع، الخ).
- لا يتم الولوج إلى المعلومات الخاصة بالمستعملين إلا من طرف المصالح المختصة بوزارة العدل كما لا يتم إرسالها إلى أي من الأغيار ، باستثناء الجهات المخول لها قانونا طلبها.

خلاء المسؤولية

إن الخدمات أو المعلومات التي يتم الحصول عليها من الموقع، هي خدمات ومعلومات يتم توفيرها "كما هي" و"حسب توفرها"، وبالتالي لن تكون البوابة تحت أي ظرف من الظروف مسؤولة عن أية أضرار عرضية أو غير مباشرة، والتي قد تبرز نتيجة استخدام أو عدم القدرة على استخدام الموقع، بما في ذلك، ومن دون حصر، ضياع السمعة أو ضياع العمل أو ضياع البيانات، أو تعطل الكمبيوتر أو عمله بصورة خاطئة أو أي أضرار أخرى.

قد لا يكون الموقع متاحًا أحيانًا لأغراض الصيانة، أو التحديث، أو خلافه. وإن حدث ذلك فإننا نعتذر عن أي إزعاج يحدث، ووزارة العدل ليست مسؤولة عن أي خسارة، أو أضرار، أو إزعاج ينجم عن مثل هذه الحالات.

المعلومات التي يوفرها الموقع هي خدمات إلكترونية للإجراءات الإدارية والقضائية، لتيسر الإجراءات للمرتفقين وتبسيط المساطر، ويتحمل مستعمل المنصة تبعات أي سوء استخدام، وفق ما تنص عليه القوانين الجاري بها العمل.

تُمكن هذه الخدمة المواطنين من طلب مستخرج السجل التجاري، ومستقبلًا خدمات أخرى كما أشير إلى ذلك أعلاه.

تُحال الطلبات المُقدّمة من طرف المواطنين مباشرة وإلكترونيًا وبشكل منتظم إلى مكتب السجل التجاري بالمحكمة التي تم تقييد السجل التجاري بها، حيث يتكلف كاتب ضبط المحكمة المعنية بمعالجة الطلب وانجاز الوثيقة في وقت معقول وكل طلب يحمل أخطاء بخصوص المعلومات المطلوبة من المواطن يتم رفضه.

ينجز مستخرج السجل التجاري ويوقع من طرف كاتب الضبط الذي تولى معاملة بياناته.

يحق لوزارة العدل رفض أي طلب، ويتعين تبرير الرفض، وتبليغه إلى طالب الخدمة.

الدفع بواسطة بطاقة الائتمان البنكي

بإمكان الأشخاص طالبي مستخرج السجل التجاري، دفع واجب الرسم القضائي بالبطاقة البنكية عن طريق وسيط الخدمة - مركز النقديّات بين البنكي CMI -

لتأدية الرسم القضائي عن طريق البطاقة البنكية، يتم اختيار "البطاقة البنكية" على مستوى وسائل الدفع المقترحة من طرف هذه الخدمة ثم القيام بتحديد نوع البطاقة (Maestro, cmi, MasterCard, Visa...).

سيتم استخلاص الرسم القضائي وفق الإجراءات المعمول بها من طرف مركز النقديّات والابنك المشاركة.

الدفع عن طريق البطاقة البنكية مؤمن وتؤطره اتفاقية موقعة بين وزارة العدل ومركز النقديّات يوم 21 فبراير 2018. تُعدّ البيانات المُسجلة لدى مركز النقديّات بخصوص الطلبات المرتبطة بالمنصة أدلة على المعاملات المالية التي تمت. الأحكام المرتبطة بالاحتيايل هي التي تم النص عليها في الاتفاقات المبرمة بين المتقدم بالطلب و الجهة المقدمة للبطاقة البنكية.

التوقيع الإلكتروني

مستخرجات السجل التجاري المعالجة بواسطة هذه الخدمة موقعة توقيعا إلكترونيا طبقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.07.129 الصادر في 19 من ذي القعدة 1428 (3 نوفمبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية.

تعديل شروط الاستعمال

• تحتفظ وزارة العدل بحق تعديل الشروط والأحكام المذكورة أعلاه دون إعلام مسبق.

المدة والإلغاء

• مدة شروط الاستعمال غير محددة وتبدأ لحظة استعمال خدمات الموقع.